

# ثلاثية الاستيراد والديون وبيع الأصول □□ كيف تحوّلت السياسات الاقتصادية إلى نموذج إدارة أزمات ممتدة في مصر؟



السبت 30 مايو 2026 04:30 م

كشفت تقارير وتحليلات سياسية واقتصادية متداولة عن تصاعد انتقادات واسعة للسياسات الاقتصادية خلال الفترة الأخيرة داخل مصر في ظل اتهامات للنظام الحاكم بتكريس نموذج يعتمد على الاستيراد والديون وبيع الأصول، مع تسجيل نتائج اقتصادية يرى منتقدون أنها تعكس اتساع فجوة الاعتماد الخارجي بدل تعزيز الإنتاج المحلي □

وتأتي هذه الاتهامات في سياق سياسي واقتصادي حساس يشهد ارتفاعا في الأسعار وتراجع القدرة الشرائية وازدياد الاعتماد على التمويل الخارجي، بينما تتصاعد التساؤلات حول اتجاه الدولة نحو نموذج اقتصادي يوصف من قبل معارضين بأنه يعيد تشكيل بنية الاقتصاد على أساس الهشاشة بدل الاستقلال الإنتاجي □

## خطاب الدولة وإعادة تشكيل الوعي الاقتصادي في مصر

يرى محللون اقتصاديون أن الخطاب الرسمي في مصر خلال السنوات الأخيرة اعتمد بشكل متكرر على توصيف الموارد بأنها محدودة بما يشمل المياه والأراضي والقدرات الإنتاجية، وهو ما انعكس على تشكيل تصور عام لدى المواطنين حول حدود الإمكانيات الاقتصادية للدولة وإمكانية الاكتفاء الذاتي □

ويقول الخبير الاقتصادي عبد الخالق فاروق إن تكرار خطاب الندرة في الموارد داخل التصريحات الرسمية يخلق حالة من إعادة تشكيل الوعي الاقتصادي لدى المجتمع، حيث يتم تقديم العجز باعتباره حقيقة بنيوية بدل كونه نتيجة لخيارات سياسية وإدارية قابلة للتغيير □

كما يشير الباحث في السياسات العامة أحمد السيد النجار إلى أن توجيه الاستثمارات الكبرى نحو مشروعات عقارية ضخمة بدل القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة يعكس اختيارات اقتصادية أعادت ترتيب الأولويات الوطنية على حساب الأمن الغذائي والمائي □

ويضيف محللون أن التركيز على مشروعات البنية الفاخرة والعاصمة الإدارية الجديدة رافقته فجوة واضحة في الاستثمار في البحث العلمي والتصنيع الغذائي وتحلية المياه، وهو ما أثار نقاشا حول طبيعة النموذج الاقتصادي المعتمد في مصر خلال العقد الأخير □

وتشير بيانات اقتصادية إلى أن حجم الإنفاق على مشروعات البنية التحتية غير الإنتاجية ارتفع بشكل كبير مقارنة بالقطاعات المرتبطة بالإنتاج المباشر، ما عزز من الاعتماد على الاستيراد لتغطية احتياجات السوق المحلي □

ويعتبر مراقبون أن هذا الاتجاه أدى إلى ترسيخ نموذج اقتصادي يعتمد على الاستهلاك أكثر من الإنتاج، ما جعل الاقتصاد عرضة للتقلبات الخارجية بشكل أكبر من السابق □

## ملف سد النهضة والأمن المائي بين الاتفاقات والنتائج

يرتبط ملف سد النهضة الإثيوبي في الخطاب السياسي المصري باتفاق إعلان المبادئ الموقع عام 2015 الذي اعتبره منتقدون نقطة تحول في إدارة ملف النيل، حيث منح المشروع الإثيوبي غطاء سياسيا في وقت لاحق من مراحل البناء والتشغيل □

ويؤكد الخبير في شؤون المياه محمد حافظ أن غياب ضمانات قانونية ملزمة في الاتفاق سمح لإثيوبيا بالمضي في مراحل ملء وتشغيل السد دون التزام واضح بحصص مائية ثابتة لمصر والسودان، ما خلق وضعاً تفاوضياً أكثر تعقيداً لاحقاً

كما يشير باحثون إلى أن الخطاب الرسمي المصري لاحقاً تحدث عن “الفقر المائي” بشكل متكرر، وهو ما اعتبره محللون تناقضاً مع الخطوات السياسية السابقة التي لم تؤسس لآلية حماية قانونية صارمة لحصة مصر من مياه النيل

وتوضح تحليلات مائية أن تحول مصر من دولة تتحكم تاريخياً في مجرى النيل إلى طرف تفاوضي في ملف السد يعكس تغييراً في ميزان القوة المائية الإقليمي خلال العقد الأخير

ويضيف خبراء أن استمرار الأزمة دون حل نهائي ينعكس على قطاعات الزراعة والطاقة ويزيد من الاعتماد على مصادر غذائية ومائية بديلة، ما يرفع من فاتورة الاستيراد بشكل مستمر

وتشير تقديرات دولية إلى أن الأمن المائي في مصر أصبح مرتبطاً بشكل متزايد بالتطورات السياسية في حوض النيل، ما يضع ضغوطاً إضافية على الاقتصاد الوطني

### الاقتصاد القائم على الاستيراد وبيع الأصول وتوسع التبعية

يرى محللون اقتصاديون أن هيكل الاقتصاد المصري شهد خلال السنوات الأخيرة توسعاً في الاعتماد على الاستيراد لتلبية احتياجات الغذاء والطاقة، في ظل عجز الإنتاج المحلي عن تغطية الطلب المتزايد

ويشير الخبير الاقتصادي رشاد عبده إلى أن استيراد القمح والسلع الاستراتيجية بمليارات الدولارات سنوياً يعكس فجوة بين الإنتاج والاستهلاك، خاصة مع محدودية الاستثمار في الزراعة التصديرية والاكتفاء الذاتي الغذائي

كما تؤكد بيانات تجارية أن مصر أصبحت من أكبر الدول المستوردة للقمح في العالم رغم امتلاكها أراضٍ زراعية واسعة، ما يعكس اعتماداً هيكلياً على الأسواق الخارجية لتأمين الغذاء الأساسي

ويضيف محللون أن دخول مستثمرين أجانب وإقليميين في قطاع الزراعة داخل مصر زاد من تعقيد ملف الأمن الغذائي، خاصة مع توجيه جزء من الإنتاج نحو التصدير بدلاً من تغطية السوق المحلي

وتشير تقارير اقتصادية إلى أن برامج بيع الأصول العامة شملت موانئ وشركات حكومية وأراضي استراتيجية، ما أدى إلى إعادة تشكيل ملكية الدولة للاقتصاد بشكل تدريجي خلال السنوات الأخيرة

كما يرى مراقبون أن هذا الاتجاه نحو الخصخصة والبيع الجزئي للأصول جاء في سياق ضغوط ديون متزايدة، حيث استخدمت عوائد البيع في سد التزامات مالية قصيرة الأجل بدل توجيهها للاستثمار الإنتاجي طويل المدى

وتوضح تحليلات مالية أن هذا النموذج يخلق دورة اقتصادية تعتمد على التمويل الخارجي وبيع الأصول بدل توليد قيمة إنتاجية محلية مستدامة

### الطاقة والغاز وتحولات الاعتماد الإقليمي

تشير بيانات طاقة إلى أن مصر تحولت خلال السنوات الأخيرة من دولة مصدرة للغاز إلى مستوردة في بعض الفترات، بعد توقيع اتفاقيات إقليمية مع إسرائيل وقبرص واليونان في قطاع الطاقة

ويؤكد خبير الطاقة مدحت يوسف أن ربط مصر بشبكات إقليمية لتداول الغاز يعكس تحولا استراتيجياً في موقعها الطاقوي داخل شرق المتوسط، لكنه في الوقت ذاته زاد من اعتمادها على مصادر خارجية لتلبية الطلب المحلي

كما يرى محللون أن ارتفاع استهلاك الطاقة محلياً وتراجع الإنتاج في بعض الحقول أدى إلى زيادة فاتورة الاستيراد، ما انعكس على أسعار الكهرباء والوقود داخل السوق المصري

وتشير بيانات سوق الطاقة إلى أن الربط الإقليمي في الغاز أصبح جزءاً من معادلة اقتصادية أوسع تشمل الاستثمار والتجارة بدل الاكتفاء المحلي

ويضيف خبراء أن هذا التحول يضع الاقتصاد المصري في موقع أكثر حساسية تجاه التغيرات الإقليمية والدولية في أسعار الطاقة وأسواق الغاز

وفي الأخير تخلص تحليلات اقتصادية متعددة إلى أن النموذج الاقتصادي القائم في مصر يعتمد بشكل متزايد على الاستيراد والتمويل الخارجي وبيع الأصول، مع ضعف نسبي في القطاعات الإنتاجية مقارنة بحجم الطلب المحلي

وبشير خبراء إلى أن استمرار هذا النموذج دون تطوير قاعدة إنتاجية قوية قد يؤدي إلى زيادة الضغوط على العملة المحلية وارتفاع مستويات الديون بشكل مستمر

كما تؤكد تحليلات مالية أن أي اقتصاد يعتمد بشكل رئيسي على الخارج في الغذاء والطاقة يصبح أكثر عرضة للتقلبات العالمية وأقل قدرة على تحقيق استقرار اقتصادي طويل المدى

وتشير التقديرات النهائية إلى أن مستقبل الاقتصاد المصري يرتبط بمدى قدرته على التحول من نموذج الاستهلاك والاعتماد الخارجي إلى نموذج إنتاجي قادر على تقليل الفجوة بين الموارد المحلية والاحتياجات المتزايدة